النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

تونس في 16 جانفي 2019

المراسلة رقم 43 /2019

# إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير العدل على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: حول تحيين الموقع www.e-justice.tn

مجلس نواب الشعب
الواردات
18 جانفي 2019
رئيس الإدارة

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

وصلتني الشكاية التالية:

*"تحية و بعد ،*

*احدثت وزارة العدل سنة 2007 موقع الكتروني لها www.e-justice.tn و يقدم هذا الموقع عديد الخدمات و خاصة منها الاطلاع على مآلات القضايا بالنسبة للمحامين.*

*حيث و بصفتي كمحامي كان هذه الخدمة تساعدنا كثيرا في العمل و تجنبنا الانتقال للمحاكم للإطلاع على مآل هذه القضايا.*

*هذه الخدمة تعطلت منذ سنوات ، و رغم تداول العديد من الوزراء بقي الامر على حاله ".*

الرجاء التفضل بتوضيح:

- اسباب تعطل هذه الخدمة

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
عضو لجنة الصداقة البرلمانية التونسية الألمانية

- الخطوات المتخذة لإعادة تشغيل هذه الخدمة

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان : مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
موقع الواب : www.yassine-ayari.com
صفحة الفايسبوك : www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle
البريد الإلكتروني : yassine.ayari@arp.tn
الجوال : +216 23 190 900
+49 152 10 83 03 07

# بـــطـــاقـــة

تبعا لما تضمنه السؤال الكتابي للنائب السيد ياسين العياري من طلب معطيات حول تحيين الموقع الالكتروني لوزارة العدل، نتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

- يوفر الموقع الالكتروني لوزارة العدل بعض الخدمات ومنها خدمة الاسترشاد عن بعد التي تمّ إطلاقها منذ سنة 2009 وتشمل:

- مدخل المحامين: الذي يستوجب تسجيل المحامي بالمنظومة حتى يتسنى استخراج جميع الملفات المتعهد بها.

- مدخل العموم: إذ يمكن للمواطن أو المحامي الاسترشاد بعد إدخال جملة من البيانات الخاصة بالملف.

وتُمكن هذه الخدمة حاليا من الاطلاع على الملفات الخاصة بمحكمة التعقيب وذلك لأن جميعها مدرجة بالنظام المعلوماتي. أما فيما يخص الملفات المتعلقة بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ومحاكم الناحية، فإن هذه الخدمة لا توفر جميع المعطيات وذلك للأسباب التقنية التالية:

- عدم إدراج عديد الملفات بالنظام المعلوماتي حيث وقعت معالجتها بصفة ورقية لذلك لا يمكن الاسترشاد عنها.

- عدم إدراج اسم المحامي في بعض الملفات في النظام المعلوماتي مما يؤدي إلى عدم ظهورها في مدخل المحامين. إلا أنه يمكن الاسترشاد عنها عبر مدخل العموم بعد إدخال المعطيات الخاصة بالملف.

- نظرا لتعدد قواعد البيانات، فإن المحامي يتحصل على معرف مختلف في كل محكمة مما يصعب عملية تجميع الملفات المتعهد بها.

- لا يشمل النظام المعلوماتي الحالي القضايا الجنائية ويقتصر فقط على المادة الجناحية، المدنية والعقارية.

- قدم المنظومات المستعملة حاليا وعدم قابليتها للتحيين من الناحية التكنولوجية والتقنية.

ولجملة تلك الأسباب، شرعت وزارة العدل في تنفيذ برنامج لتطوير النظام المعلوماتي يشمل الإجراءات التالية:

- إطلاق مشروع إعادة تطوير المنظومات المدنية والجزائية لتشمل جميع درجات التقاضي وكافة الإجراءات لدى المحاكم.

- الشروع في تنفيذ مشروع إعادة تطوير المنظومة العقارية بداية من سنة 2019.

- إدراج مشروع خاص بإعادة **تطوير بوابة وزارة العدل** في مشروع العدالة الرقمية 2020 والذي يجري تنفيذه بالاشتراك مع وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي ليوفر العديد من الخدمات للمتقاضين والمتدخلين في المنظمة القضائية.